P-ISSN: 2170-1040 | **مجلة دفاتر اقتصادية** المجلد: 12 – العدد:02 (2021)، ص: 92-100 | **E-ISSN:** 2602-5426

ادماج مقاربة الديمقراطية التشاركية كأداة لعصرنة الادارة المحلية في الجزائر

الواقع والآفاق

Integrating the Participatory Democracy Approach as a Tool of Modernize Local Administration in Algeria: Reality and Prospects

بن صاولة صراح

المدرسة العليا لعلوم التسيير عنابة (الجزائر)، bensaoula.sarah@essg-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/28 **تاريخ القبول:** 2021/11/11 **تاريخ النشر:** 2021/11/13

ملخص:

تعتبر الادارة العصرية أحد العوامل الأساسية التي تساعد على نجاح الادارة المحلية ومن بين أهم ملامحها اشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات حيث أن القانون البلدي يشجع مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي و يقوم على أساس تشجيع المواطنين على إبداء آرائهم حول المشاريع الانمائية. و في هذا الاطار و نظرا لأهمية الموضوع فقد خصص قانون البلدية بابا كاملا يتناول فيه المشاركة الشعبية. و تعد الادارة المحلية مؤشرا حقيقيا للتنميةو التطور الذي تعرفه المجتمعات الحديثة وعنصرا أساسيا للحكم على مسار إصلاح نظام اللامركزية المحلية. و تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال المكانة الكبيرة التي تكتسيها الادارة المحليةو الدور الكبير الذي تلعبه باعتبارها ركيزة التنمية على المستوى المحلي.

كلمات مفتاحية: الادارة المحلية. الديمقراطية التشاركية. الاصلاح المحلي. الجزائر.

تصنيف JEL : H19، H00.

Abstract:

Modern administration is considered one of the main factors that help the success of local administration, and among its most important features is the involvement of citizens in the decision-making process, because municipal law encourages the participation of civil society in managing local affairs and is based on encouraging citizens to express their opinions on development projects. In this context and due to the importance of the issue, the Municipal Law has devoted an entire chapter to popular participation. The local administration is a real indicator of the development of modern societies and an essential element for judging the path of reforming the local decentralization system. The importance of the study is demonstrated by the great position of the local administration and a real indicator of the development and evolution of modern societies.

Keywords: local administration, participatory democracy, local reform, Algeria.

JEL Classification: H19 ،H00.

1.مقدمة:

ان التنظيم الاداري لبلد ما لا يتم وحيدا فتنفيد الأعمال ذات النفع العام تكون موزعة ما بين الدولةو الادارة المحلية المتمتعة بالشخصية المعنوية حيث تقوم بتسيير المنافع المحلية. فالجماعات الاقليمية تعتبر جزءا لا يتجزأ من الدولة، حيث أنها تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية، التي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري، و التي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة و الهيئات الإدارية المنتخبة، تباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة. فتنظيم الدولة يستوجب تقسيمها إلى أقاليم، ولاية و بلدية. و بالرجوع إلى البلدية التي تعد الخلية الأساسية اللامركزية الإقليمية فهي تلعب دورا هاما في التكفل بحاجيات المواطنين .أما بالنسبة للولاية التي تعد وحدة إدارية من وحدات الدولةو في نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية و الذمة المالية المستقلة، وبالتالي كلاهما يلعبان دورا رئيسيا في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية . وفي هذا الاطار تعتبر الادارة العصرية أحد العوامل الأساسية التي تساعد على نجاح الادارة المحليةو من بين أهم ملامحها هي اشراك المواطنين في عملية اتخاذ القرارات حيث أن القانو ن البلدي يشجع مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي و يقوم على أساس تشجيع المواطنين على إبداء آرائهم حول المشاريع الانمائية. و في هذا الاطار و نظرا لأهمية الموضوع فقد خصص قانون البلدية بابا كاملا للمشاركة الشعبية.

1.1 اشكالية البحث:

من خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة الاشكالية التالية:

ما هو دور ادماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في عصرنةو اصلاح الادارة المحلية؟

2.1 أسئلة البحث:

و من أجل الاجابة على الاشكالية السابقة يجب طرح التساؤلات التالية

- ما هو مفهوم الادارة المحلية ووظائفها؟
- ما هي أسس الديمقراطية التشاركية وأهدافها؟
- كيف يمكن أن يؤدي أسلوب الديمقراطية التشاركية في عصرنة نظام الادارة المحلية؟

3.1 فرضيات البحث:

ان الديمقراطية التشاركية تلعب دورا هاما وفعالا في عصرنة الإدارة المحلية.

تعتبر الديمقراطية التشاركية أسلوبا متقدما من أساليب الحوكمة الرشيدة للإدرا ة المحلية.

4.1 أهمية البحث:

تعد الادارة المحلية مؤشرا حقيقيا للتنميةو التطور الذي تعرفه المجتمعات الحديثة وعنصرا أساسيا للحكم على مسار إصلاح نظام اللامركزية المحلية. و تظهر أهمية الدراسة من خلال المكانة الكبيرة التي تكتسيها الادارة المحلية و الدور الكبير الذي تلعبه باعتبارها ركيزة التنمية على المستوى المحلي.

5.1 منهج الدراسةو أدوات التحليل:

لقد تم استخدام المنهج الوصفي نظرا لتلائمه مع موضوع البحث. اضافة الى الأدوات التالية التي ساعدتنا على القيام بالتحليل و الاجابة على الاشكالية:

- مختلف المراجع المتعلقة بموضو ع البحث من كتب و مجلات وغيرها.
- قانون البلدية رقم 11/10 . قانون الولاية رقم 12/07.

2.الادارة المحلية: تعريفها. فلسفتها و وظائفها

سنتطرق في هذا الجزء الى ماهية الادارة المحلية كذا الأسس و الوظائف التي تقوم بها.

1.2 مفهوم الادارة المحلية

الادارة في مختلف صورها و أشكالها طراز من النشاط الجمعي المنظم لتنفيذ سياسات معينة و هي وفقا لهدا التعريف لا تعتبر من مستحدثات العصر الحديث لأنها مظهر أساسي للمجتمع البشري تمتد جذوره عبر التاريخ الى الجماعات الرعوية و المجتمعات الزراعية التي عرفت بعض أساليب التنظيم البسيطة و نفدتها بمقتضى العرف السائد بينها لصالح أفرادها ثم نمت هذه الأساليب و تقدمت بنمو هذه الجماعات و تطورها. تعبر الادارة المحلية عن التسيير الذاتي و هو وسيلة فعالة لإشراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة و هي علامة من علامات الديمقراطية في الحكم فكلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية و مجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية. و منه فالإدارة المحلية لا تخلو من الأهمية كونها أكثر النظم الادارية فعالية و ديناميكية لأنها أقرب الى المجتمع المحلي و لا يكتمل عمل نظام الادارة المحلية الا اذا توفرت على أساليب تسيير و قواعد تحكم عملها. و يعد أسلوب اللامركزية الادارية أحسن الأساليب في تسيير نظام الادارة المحلية. و يمكن تعريف الادارة المحلية على أنها أسلوب من أساليب التنظيم الاداري في الدولة يتضمن توزيع الوظيفة الادارية بين الحكومة و هيئات محلية منتخبة و مستقلة تمارس ما يعهد به اليها من اختصاصات تحت اشراف الحكومة المركزية[1].

و تعرف أيضا على أنها أسلوب اداري يتم بمقتضاه تقسيم اقليم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على ادارة كل وحدة منها هيئة تمثل الادارة العامة لأهلها و تعمل على الاستغلال الأمثل لمواردها الذاتية و ترتبط في دلك بالحكومة المركزية من خلال السياسة العامة للدولة و العلاقات المحددة في الدستور و القانون. يستهدف نظام الادارة المحلية تحقيق عدة أهداف من أهمها المشاركة في ادارة الاقليم المحلي و تقديم خدمات أفضل للمواطنين المحليين و النهوض بمستواهم الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي. ان الادارة المحلية هي التي تبني نسيج الديمقراطية و في الوقت نفسه تغدي جدور المجتمع. و تعرف أيضا على أنها أسلوب اداري يتم بمقتضاه تقسيم اقليم الدولة الى وحدات ذات مفهوم محلي يشرف على ادارة كل وحدة منها هيئة تمثل الادارة العامة لأهلها و تعمل على الاستغلال الأمثل لمواردها الذاتية و ترتبط في دلك بالحكومة المركزية من خلال السياسة العامة للدولة و العلاقات المحددة في الدستور و القانون. يستهدف نظام الادارة المحلية تحقيق عدة أهداف من أهمها المشاركة في ادارة الاقليم المحلي و تقديم خدمات أفضل للمواطنين المحليين و النهوض بمستواهم الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي. ان الادارة المحلية هي التي تبني نسيج الديمقراطية و في الوقت نفسه تغدي جدور المجتمع[2].من خلال التعريفات السابقة الدكر نستخلص أن الجماعات الاقليمية لا تستطيع أن تكون الا بوجود مصالح محلية يشرف عليها مجالس محلية مستقلة و منتخبة. و بالتالي يستعمل لفظ الادارة المحلية للدلالة على كل الأطراف التي تقوم بتقديم خدمة معينة داخل حيز مكاني ما من اقليم الدولة. أي يعتمد على تعيين مكان جغرافي دون الأخذ بعين الاعتبار للطبيعة القانونية لها. هذا لا يعني أن نظام الادارة المحلية بقوم على اعتبارات جغرافية فحسب و انما توجد مقومات ضرورية لوجود هدا النظام. و يهدف نظام الادارة المحلية الى مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- oتطبيق مبادئ الديمقراطية و تدعيم تحقيق أسس المشاركة الشعبية في الحكم.
- oالتنمية الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية على المستوى الاقليمي.
- oتوزيع المهام و المسؤوليات بين الدولة الجماعات المحلية.
- o الوصول الى تحقيق مبدأ العدالة في توزيع العبئ المالي بين الأقاليم[3].

2.2 فلسفة الإدارة المحلية

تنطلق فلسفة الإدارة المحلية من الدوافع والأهداف التي أنشأ نظام الإدارة المحلية أصلاً من أجلها ومن خلال العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي ساهمت في تكوينها وبلورتها وقدرة أنظمة الإدارة المحلية على التكيف لضمان ديمومة واستمرار هذه الأنظمة[4].

و بمعنى آخر إن فلسفة الإدارة المحلية تحاول الإجابة عن تساؤل رئيس مشروع و هو:

لماذا لا تقوم الحكومة المركزية بمباشرة تقديم كافة الخدمات دون أن يشاطرها بذلك الهيئات والمجتمعات المحلية؟

إن الإجابة على السؤال أعلاه يقودنا إلى منهج وفلسفة الحكومة في إدارة المرافق العامة والمحلية، حيث أن رغبة الدولة في توثيق التعاون والشراكة بين الجهود المركزية والجهود الشعبية في تقديم الخدمات والمصالح المحلية ذات الأولوية والمساس المباشر لحياة المواطنين، قد يكون هو الدافع الرئيسي لتوزيع الوظيفة الإدارية بين المركز والهيئات المحلية، من منطلق ثقة الحكومة المركزية وبشعبها ومواطنيها واطمئنانها لقدرتهم على المشاركة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .ان الفلسفة التي يسعى نظام الإدارة المحلية إلى تحقيقها من وراء تبني هذا النظام، فيمكن تلخيصها بما يلي:

- تقسيم العمل والنشاطات بين كل من الحكومة المركزية والمحليات، نظرًا لصعوبة قيام المركز لتحمل مسؤولية عبء تقديم كافة الخدمات للمواطنين.
- ضمان عدالة توزيع الخدمات على الأقاليم المختلفة، والعمل على تكافؤ الأعباء المالية مع الخدمات التي تتلقاها الخدمات للمواطنين.
- أهمية إشراف المواطنين في إدارة شئونهم، وضمان رفع مستوى الوعي السياسي وحسن المشاركة لدى المواطنين لتحمل مسئولية إدارة الخدمات وكافة الشئون المحلية الأخرى .
- التخلص من رتابة و بيروقراطية النظم الحكومية، وضمان الحصول على خدمات محلية تتصف بالاستجابة والكفاءة و الفاعلية.
- تقوية البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة بتوزيع القوى الإيجابية بدلاً من تركيزها في العاصمة.
- تدريب و تأهيل القيادات المحلية على أساليب الحكم[5].

3.وظائف الادارة المحلية

يمكن توضيح مهام و وظائف الادارة المحلية في المخطط الموالي:

الشكل رقم(01) وظائف الادارة المحلية

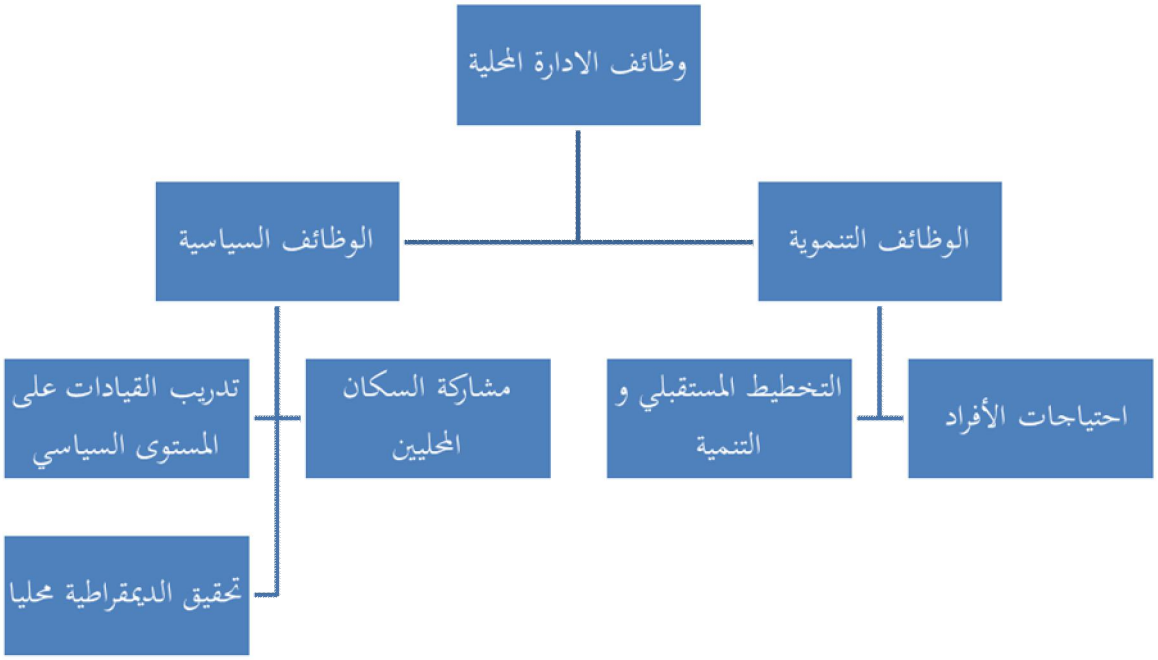

المصدر: أ.اسليماني سليمان، أ.بايزيد علي- "أهمية الادارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية"- مجلة الاقتصاد و التنمية – العدد 03 جوان 2015- ص: 168.

يوجد العديد من الوظائف التي تم اسنادها للإدارة المحلية بمختلف مؤسساتها المتمثلة في البلدية و الولاية و ما يليها من أقسام. و تشتمل وظائفها فيما يلي:

- ضمان الأمن العام
- تحقيق المصالح و النظام العام
- تحقيق و توفير احتياجات المواطنين المختلفة.

4.أسباب الاعتماد على نظام الادارة المحلية

تعتبر الأسباب الداعية لاعتماد نظام الادارة المحلية موحدة تقريبا في كل الدول و يمكن حصرها فيما يلي:

- تزايد مهام الدولة
- التفاوت فيما بين أجزاء اقليم الدولة
- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي.

أ.تزايد مهام الدولة: كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن و العدالة و الدفاع. ثم تطورت فيما بعد الى دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و غيرها. هدا التنوع في النشاط و التعدد في المهام فرض انشاء هياكل لمساعدة الدولة في الدور المنوط بها و المتمثلة في الادارة المحلية "الجماعات المحلية". فقد أصبح العمل بالمركزية الادارية لا يجدي نفعا مع تطور عدد البلديات و تزايد المشاريع التنموية و المنشآت القاعدية.

ب.التفاوت فيما بين أجزاء اقليم الدولة: تختلف الأقاليم من الناحية الجغرافية فهناك المناطق الساحلية و المناطق القريبة من العاصمة و المناطق البعيدة عنها كما تختلف من حيث تعداد السكان. فهناك المناطق المكتظة بالسكان و مدن قليلة السكان. مناطق أخرى تزخر بالإمكانيات السياحية و مناطق لا تتوفر على هدا العامل....الخ هدا الاختلاف بين منطقة و أخرى من مناطق الدولة الواحدة في العامل الجغرافي و السكاني الى جانب العامل المالي يفرض بالضرورة الاستعانة بإدارة محلية لتسيير

شؤون الاقليم. دلك لأنه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف عواملها و امكانياتها و موقعها بجهاز مركزي واحد مقره العاصمةو كلما كان مقر المسير قريبا من مشاكل الاقليم و هو اكب لتطورات التنمية الاقليمية كلما كان التسيير أحسن.

ت.تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي: تعبر الادارة المحلية عن التسيير الذاتي و هو وسيلة فعالة لاشتراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة و هي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم. كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية و مجالسها المنتخبة كلما كان دلك مؤشرا على الديمقراطية. و منه فالإدارة المحلية لا تخلو من الأهمية كونها أكثر النظم الادارية فعالية و ديناميكية لأنها أقرب الى المجتمع المحلي. و لا يكتمل عمل نظام الادارة المحلية الا ادا توفرت على أساليب تسيير و قواعد تحكم عملها و يعد أسلوب اللامركزية الادارية أحسن الأساليب في تسيير نظام الادارة المحلية[6].

5.ماهية الديمقراطية التشاركية و دورها في اصلاح الادارة المحلية

1.5 تعريف الديمقراطية التشاركية

تتألف كلمة الديمقراطية التشاركية من لفظين: الديمقراطية، التشاركية. أما اللفظ الأول "الديمقراطية" فهو كلمة قديمة في القاموس السياسي، تعود إلى اللغة اليونانية القديمة و هي مكونة من مقطعين، الأول" Demos"وتعني الشعب، وكلمة "Kratos"وتعني الحكم وبذلك تصبح الكلمة" Demoskratos"أي حكم الشعب".

أما اللفظ الثاني "التشاركية" فهو يعني فلسفة اللغة على وجود نوع من التواصل بين طرفين نظرا لميزات ترابطية تجمع بينهما، فالتشاركية تعكس الايجابية في نظام العلاقات، لذلك فاقترانها بالديموقراطية يعني أن هناك مشروع سياسي يتبنى الانفتاح بين أطراف العملية السياسية. يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية على أنها"مجموعة الاجراءات و الوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة". وتبعا لذلك يتم تعريف الديمقراطية التشاركية في حد ذاتها، أي بوصفها مفهوما، بل يتم تعريفها من خلال الوسائل الموضوعة على ذمتها وذلك في علاقة بالهدف المقصود من تكريسها. وتسد الديمقراطية التشاركية ثغرات الديمقراطية التمثيلية وتتجه إلى إصلاحها. أي أنها تقوم بدمقرطة الديمقراطية[7]".

و تجدر الاشارة الى أن نجاح تطبيق مبادئ الديمقراطية التشاركية مرتبط بمدى فاعليةو حماس المجتمع المدني من جهةو أيضا لا بد من أن تكون مضبوطة بقوانينو أطر تشريعية تنظم حضور و مشاركة المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرارات على المستوى المحلي.

2.5 الديمقراطية التشاركية من خلال الدستور الجزائري و من خلال قانون البلدية 10/11:

●الدستور الجزائري

لقد أتى الدستور الجديد بعدد من المبادئ تسعى إلى تحقيق مبدأ الديمقراطية التشاركية، و هذا ما تبينه الفقرة الأخيرة من المادة 15 من الدستور الجزائري وفقا للتعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016: "تشجيع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"[8]، و تنص المادة 17 من المصدر نفسه على ما يلي: "يعتبر المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية و مكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية". و بالتالي فالمجلس البلدي هو أسلوب من أساليب المشاركة الشعبية.

●قانون البلدية:

لقد نصت المادة 02 من قانون البلدية رقم 10/11 على أن " البلدية هي القاعدة اللامركزية و مكان لممارسة المواطنة و تشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية" أما المادة 11 فتنص على أن: " البلدية تشكل الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي و التسيير الجواري"[9]. أما المادة 12 فتنص على " إمكانية إقامة مجالس بلدية موسعة يشارك فيها المواطنون". من خلال كل هذا يظهر لنا أن المشرع الجزائري قام بوضع آليات قانونية للديمقراطية التشاركية حيث يمكن تلخيصها

فيما يلي:

- إشراك المواطنين في القرارات العامة التي تهمهم و إشراكهم في عملية التنمية،
- تشجيع المبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنينو حثهم على المشاركة،
- عرض مختلف التقارير التي يعدها المجلس الشعبي البلدي أمام المواطنين.

إن القانون البلدي يشجع مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي و يقوم على أساس تشجيع المواطنين على إبداء آرائهم حول المشاريع الانمائية[10]. و في هذا الاطار فقد خصص قانون البلدية بابا كاملا للمشاركة الشعبية.

6.ضرورة إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية كأداة لعصرنة طرق تسيير الادارة المحلية

على المستوى المحلي، فيجب التكلم على ضرورة التوجه نحو التسيير التشاركي " La gestion participative". و بالتالي إذا استطاعت الادارة المحلية تطبيق هذا التوجه فإنها ستستطيع تشجيع ثقافة الحوار و الاتصال كما ستسمح لكل الأفراد المتعاملين للمشاركة في تسيير مشاريع الجماعات المحلية عن طريق الاستماع لآراء كل واحد منهم.[11] حيث أنه حاول النظام السياسي تكريس مفهوم الديمقراطية التشاركية من خلال القانون الجزائري. و تعتبر الديمقراطية التشاركية من الناحية النظرية ديمقراطية فاعلة لحل المشاكل عن قرب و ضمان انخراط الجميع و تطوير التدبير المحلي و الوطني عن طريق التكامل ما بين الديمقراطية التمثيلية و آليات ممارسة الديمقراطية التشاركية. و تنطلق مقاربة الديمقراطية التشاركية من حق المواطن في الحصول على فرصة الاخبار و الاستشارة و المشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية و متابعة المشاريع المنجزة و المشاركة في تقييمها على المستوى المحلي[12].

و تقتضي هذه العمليات من مجالس المنتخبين في الجماعات المحلية الارتقاء بثقافة الانصات و التفاعل و اقتسام المسؤولية و المعرفة مع المواطن و الانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني و القطاع الخاص مع اشراك كل من يمكن ادماجه من سكان المدينة من جمعيات الأحياء و النوادي. و يتم توظيف مقاربة الديمقراطية التشاركية و ادماجها في سياسة صياغة السياسة العامة المحلية بغرض دعم اختيار البدائل العقلانية للقرارات الادارية التي تتخذها مجالس الجماعات المحلية على الصعيد المحلي لتسيير شؤون المدينة و تحريك عجلة التنمية التي تتماشى مع حاجات الأفراد.[13] وتجدر الاشارة الى أنه قدتم ارساء مبدأ الديمقراطية التشاركية في حوالي عشرة بلديات على مستوى ولاية تلمسان و من بينها بلدية الغزوات.

7.واقع ادماج الديمقراطية التشاركية على مستوى الادارة المحلية في الجزائر

ان المواطنون هم المعنيون الأوائل بالمسائل المتعلقة بالشأن المحلي و لهم الحق بالمعاينة بأنفسهم أو عن طريق ممثليهم لضرورة المساهمة العمومية أي دفع الضريبة بقبولها بكل حرية و متابعة استعمالها و تحديد مقدارها وعائها كيفية و مدة تحصيلها. ان الاهتمام بتدعيم وسائل الرقابة للمجالس الشعبية المحلية و اعلام المواطن أدى الى ايجاد عدد كبير من التدابير التي تؤطر تنظيم هذه المجالس، مناقشة ميزانياتها كيفيات تقديم الوثائق المالية، وثائق الميزانية و الوثائق المحاسبية. ففي فرنسا مثلا البلديات التي يفوق عدد سكانها 3500 نسمة المجالس العامة و المجالس الجهوية يجب أن تنظم مناقشة حول التوجهات العامة لميزانية السنة المالية كذا حول الارتباطات المتعددة السنوات المرتقبة في أجل شهرين قبل معاينة الميزانية. ان القيام بمثل هذه المناقشات يعتبر اجراءا جوهريا حيث أن التحكم في المالية المحلية يملي علينا توضيح الصعوبات المتعلقة بالحالة الاقتصادية و الوضعية الشاملة للمالية العامة للدولة. وهذا بالرغم من أن محتواها لم يحدد عن طريق القوانين و التنظيمات و لم يحدد أي أجل أدنى بينها و بين تقديم الميزانية نفسها. أما في السويد فكل جماعة محلية يجب أن يكون لها ثلاثة مدققين منتخبين من طرف المجلس المحلي يساعدهم خبراء في التدقيق. و هم مكلفون بمعاينة مدى تحقيق الأهداف المحددة من طرف المجلس و هل أن القرارات المتخذة كانت ملائمة و قانونية و هل أن الحسابات كانت صحيحة و صادقة. و يقدم المدققون كل سنة تقرير بعد معاينة المصالح و اللجان و المتعاملين المحليين. واسترشادا بهذا

المثال يكون من المفيد بالنسبة لأعضاء المجالس المحلية المنتمية للأغلبية أو للمعارضة أن تلعب دور الخبير بالنسبة للميزانية (أثناء تقديمها) أو بالنسبة للحسابات (أثناء اعداد الحساب الاداري) لإثراء مناقشة الميزانية[14].

و يمكن اجمال أهم تحديات ادماج مقاربة الدمقراطية التشاركية على المستوى المحلي في ما يلي:

➢ تأهيل الادارة المحلية

ان النهوض بالإدارة المحلية و تأهيلها يفرض القيام بعدة اصلاحات تمس مجموعة من الجوانب قصد التسيير الجيد للإدارة و السعي الى تطويرها من خلال التأهيل المادي و المعنوي للموارد البشرية العاملة بهاو جعلها أكثر استجابة لمتطلبات هذه المسؤوليات حيث يعتبر العنصر البشري أحد أركان الاقتصاد الهامة كما يعتبر التخطيط لليد العاملة من أهم العوامل التي يجب مراعاتها عند اعداد خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. ان هذا الاهتمام من طرف السلطات العامة أدى بها الى ابداء نظرة جديدة للتسيير عن طريق تأهيل مواردها البشريةو لا سيما المنتخبين المحليين بعقد دورات تكوينيةو أيضا الاهتمام بالموظفين الذين يسهرون على تنفيذ قرارات الجماعات المحلية.

يتفق معظم المحللين الاقتصاديين على أن أهم المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية الجزائرية حاليا هي مشكلة أداء و فعالية قبل أن تكون اشكالية ندرة و امكانيات. و من خلال ملاحظة مجموعة التجارب العالمية و ما استطاعت تحقيقه من تغييرات ساعدتها على التحكم بشكل كبير في نفقاتها. تظهر الضرورة الحتمية لضرورة مواكبة الجزائر للتطورات الحاصلة بهدف اصلاح نظام تسيير النفقات و تحديثها.

➢ محاربة الفساد الاداري

يعد الفساد الاداري أهم آفة يجب مكافحتها لنجاح اصلاح الادارة المحلية و لهذا لا بد من تبني استراتيجية متناسقة و متكاملة للتقليل من هذه الظاهرة. فالإصلاح الاداري يهدف الى معالجة أسباب و عوامل تفشي ظاهرو فساد الأجهزة الادارية في الجزائر للتوصل الى ترشيد سلوك التسيير و بث الثقة لدى المواطنين و بالتالي لا بد من محاربة ظاهرة الفساد الاداري عن طريق[15]وجود الرقابة الداخلية قبل الخارجية و هذا ما سيشجع و يزيد من فعالية استخدام الموارد المحلية بشكل أفضل كما يساهم في ضمان المزيد من التنمية الاقتصادية و المحلية و القضاء على هدر المال العام و سوء استخدامه. لقد أصبحت الادارة المحلية تواجه العديد من المشاكل التخطيطية التنفيذية و التنظيمية مما جعلها غير قادرة على تلبية مستلزمات التطور الجديد و متطلبات التنمية الاقتصادية. و لمكافحة ظاهرة الفساد لا بد من الشفافية و العقلانية على مستوى الجماعات المحلية من جهةو المساءلة القانونية الصارمة للقائمين على تسيير الجماعات المحلية من جهة أخرى. و من أجل القيام بعملية الاصلاح لا بد من اصدار قوانين جديدة تساير التطورات العصرية، توعية الموظفين و تحسين طرق استغلال ذوي الخبرات و العقول، توفير الموارد المالية الضرورية و تشخيص أولويات العمل التنموية بدقة. و بالإضافة الى ذلك لا بد من تحسين أسلوب العمل المتبع في الادارة المحلية حيث لا بد من وضع بنية تحتية تدفع النمو عبر التخلي عن التخطيط المركزي، الاهتمام بالنوعية و ليس الكمية عن طريق ارساء قواعد الاقتصاد المعرفي.

8. الخاتمة:

تعتبر الديمقراطية التشاركية أسلوبا متقدما من أساليب الحوكمة الرشيدة للإدارة المحلية. بحيث يجب على الأفراد المواطنين المنخرطين في المنظومة التشاركية أن يكونون قادرين على صياغة رأي مشترك جماعي من خلال مصالحهم الخاصة. و بالتالي و من خلال ما تضمنته هذه الورقة البحثية و من خلال أيضا نتائج الدراسة المتوصل اليها نستطيع اثبات صحة الفرضيتين التي تم وضعها. حيث أن الديمقراطية التشاركية تلعب دورا هاما و فعالا في عصرنة الإدارة المحلية.و في الوقت نفسه تعتبر أسلوبا متقدما من أساليب الحوكمة الرشيدة للتسيير المحلي.

ان أهم ما يمكن استخلاصه من هذه الورقة البحثية هو افتقار التشريع الجزائري للأطر القانونية التي تنظم العلاقات ما بين المواطنين و الادارة المحلية الا أنه و بالرغم من ذلك فيمكن ملاحظة أن هذه الأخيرة قد حققت أهدافا متعددة و بالخصوص تلك المتعلقة بالتنمية على المستوى المحلي. و بالتالي فتطبيق هذه المقاربة بشكل فعال و ناجح يستوجب ضرورة اصلاح هاته النقائص بشكل يستجيب للمبدأ القائل "ادارة أفضل هي ادارة أقرب".

وتتمثل أهم نتائج الدراسة في ما يلي:

- غياب الارادة السياسية التي تعتبر دافعا أساسيا نحو التغيير و تطبيق برنامج الاصلاح المتعلق بضرورة ادماج الديمقراطية التشاركية كأسلوب لعصرنة تسيير الادارة المحلية.
- ضعف الموارد سواء المالية أو البشرية التي ينتج عنها قلة الموظفين ذوي الخبرة و الكفاءة الضرورية، و بالتالي لا بد من القيام بأنشطة التكوين المستمر من أجل تبسيط عملية التنفيذ.

9. الهوامش والإحالات:

[1] علي أنور العسكري-"الفساد في الادارة المحلية"- مكتبة بستان المعرفة للطباعة و النشر-مصر- السنة 2008-ص: 09.

[2] عبد المطلب عبد الحميد- "التمويل المحلي و التنمية المحلية"- الدار الجامعية بالإسكندرية- مصر- السنة 2008- ص: 38.

[3] فريجات اسماعيل-"النظام القنوني للجماعات الاقليمية في الجزائر"- مجلة العلوم القانونية و السياسية- جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي-العدد 12- جانفي 2016- ص196.

[4] محمد محمود الطعامنة – "نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)"- الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي – عمان- السنة: 2003 - ص 14-15.

[5] محمد محمود الطعامنة – "نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)"- مرجع سبق ذكره - ص 14-15.

[6] أبسمو عولمي- "تشخيص نظام الادارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر"- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا- العدد 4- ص 258-259.

[7] نادية درقام: " الديمقراطية التشاركية و علاقتها بالتنمية المحلية"- كجلة أبعاد- المجلد 05- العدد 01 – جوان 2019 - ص:10.

[8] - تنص المادة 15 من الدستور الجزائري على ما يلي: " الدولة تقوم على مبادئ التنظيم الديمقراطي والفصل بين السلطات والعدالة الاجتماعية. المجلس المنتخب هو الإطار الذي يعبر فيه الشعب عن إرادته، ويراقب عمل السلطات العمومية. تشجيع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية".

[9] حسب نص المادة 11 من القانون البلدي رقم 10/11.

[10] لعشاب مريم – "التكريس الدستوري لمبدأ تشجيع الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"-مجلة البحوث و الدراسات القانونية و السياسية"- العدد الحادي عشر- ص:203.

[11] Dr.BARKA Zine –« Il est fondamental de relancer la modernisation du système budgétaire »- article publié dans le journal El Watan- date de publication le : 05/02/2018.

[12] عبد المجيد رمضان – "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية حالة الجزائر"- مجلة دفاتر السياسة و القانون- العدد: 16 – جانفي 2017- ص: 76 و77.>

[13] عبد المجيد رمضان – "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية حالة الجزائر"- مرجع سبق ذكره- ص: 76 و77.

[14] بومدين حسين، بوصالح سفيان، أ.د بطاهر سمير-"تحديث نظام الميزانية المحلية كأساس لتفعيل الرقابة على النفقات العمومية المحلية"-المجلة الجزائرية للاقتصاد و المناجمنت- العدد السابع- جانفي 2016 -ص:23.

[15] محمدي صبيحة – "طرق و أساليب تحسين خدمات الادارة المحلية"- محلة الاقتصاد الجديد- العدد 14 المجلد 01- السنة: 2016- ص: 88 و89.